مؤسسة شباب سبأ
Sheba Youth Foundation

البطالة في أوساط الشباب

التداعيات والحلول

إعداد

وجدان عبدالمؤمن العبسي

ديسمبر -2019

البطالة في أوساط الشباب التداعيات والحلول

ورقة سياسات
الكاتب:وجدان عبدالمؤمن العبسي
الناشر : مؤسسة شباب سبأ للتنمية
مصدر صورة الغلاف : www.almasdaronline.com

جميع الحقوق © محفوظة لمؤسسة شباب سبأ للتنمية

ديسمبر 2019

مؤسسة شباب سبأ هي مؤسسة مجتمع مدني يقودها شباب يمني متحمس لإحداث تغيير مجتمعي تنموي باستخدام أدوات التكنولوجيا، الإعلام المجتمعي، مهارات ريادة الأعمال وذلك من خلال إقامة شراكات فعالة مع مختلف الجهات المحلية والدولية لتنفيذ برامج ابتكارية وتقديم أبحاث نوعية .

مؤسسة شباب سبأ
Sheba Youth Foundation

واختار الفريق هذا الاسم كاستلهام ثقافي وانساني لتاريخ إحدى أقدم حضارات اليمن القديمة واكثرها ازدهارا وهي حضارة مملكة سبأ اليمنية التي يعود تاريخها الى القرن 12 قبل الميلاد

www.shebayouth.org

ملخص تنفيذي:

مع ارتفاع وتيرة الصراع في اليمن برزت على السطح العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، كان أبرزها ضعف قدرة الاقتصاد في توليد فرص العمل للشباب، ومع تزايد وتيرة الحرب أغلقت كثير من شركات القطاع الخاص وسرّحت الكثير منها موظفيها، ومع انسد الأفق الاقتصادي تأثر المجتمع بتلك التبعات، وأصبح الحصول على فرصة عمل أشبه بالمستحيل، وكان أبرز المتأثرين بذلك هم فئة الشباب، بشكل خاص حملة المؤهلات الجامعية، مما أسهم في تنامي مشكلة البطالة.

وتتمثل تداعيات هذه المشكلة بين الشباب في عدد من المظاهر أهمها توجه بعضهم للانخراط في جبهات الحرب مع أطرف الصراع، أو للانضمام لجماعات العنف، كما انعكست أيضا في تفشي الإدمان، وانتشار الجريمة، وأخيراً كان من أبرز انعكاساتها ظاهرة الهجرة الشرعية والغير شرعية إلى العديد من بلدان العالم.

تحاول هذه الورقة قراءة الظاهرة ووضع الحلول الممكنة للحد من تناميها، حيث يتطلب ذلك تكاتف الأطراف المعنية، وتركز بشكل مباشر على تطوير استراتيجية لتأهيل وتدريب وبناء قدرات الشباب، لمواكبة متطلبات السوق المحلية والإقليمية، مع إطلاق حزمة من البرامج الداعمة لتحفيز الاقتصاد وتحديداً باتجاه دعم المشروعات الصغيرة، والمشروعات كثيفة العمالة، مع التركيز على تفعيل ادوار الاطراف المعنية الثلاثة، الحكومة والمانحين والقطاع الخاص.

المقدمة:

عانى اليمن ومازال من حالة عدم الاستقرار السياسي، التي تمتد لسنوات طويلة مر فيها بالعديد من الأزمات التي كانت تتحول في أسوأ حالاتها إلى صراع مسلح؛ إلا أن الصراع المسلح القائم منذ مارس 2015م يعد الأكثر بشاعة، حيث يعد من أطول الصراعات زمنا وأكثرها دموية وأشدها تأثيرا على مقومات البلاد البنيوية والتنموية والاقتصادية، فقد أسهم الصراع في تدهور الاقتصاد اليمني الذي اصبح غير قادر على خلق فرص عمل جديدة مما خلق معاناة لمختلف فئات المجتمع خصوصا فئة الشباب كونها الفئة الأكبر في المجتمع والأكثر انخراطاً في الصراع، وادى التدهور الاقتصادي الى أجبر عددا كبيرا من الشباب للإلتحاق برصيف البطالة الكبير.

وتسبب انعدام فرص العمل أمام الشباب إلى التحاق الكثير منهم بطرفي الصراع أو بالجماعات المسلحة، حيث تشير التقارير إلى أن عدد القتلى من المنخرطين في الصراع وصل الى (80) ألف قتيل أغلبهم من الشباب[1]، كما تسبب ذلك في طغيان ظاهرة حمل السلاح وتنامي معدلات الجريمة وارتفع مستوى الهجرة في أوساط الشباب العاطل عن العمل إلى خارج البلد بحثا عن فرص للعيش.

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على مشكلة البطالة وتداعيتها على الشباب اليمني والمجتمع، والبحث عن حلول للتخفيف منها والحد من تأثيراتها، وقد تم إعداد الورقة من خلال إجراء مقابلات مع خبراء ومعنيين ومجموعات من الشباب والآباء، ومسؤولين حكوميين، إلى جانب البحث في التقارير والمصادر المكتبية المتاحة.

[1] اندريا كاربوني، مشروع بيانات النزاعات المسلحة
The Yemen war death toll is five times higher than we think – (ACLED)
we can't shrug off our responsibilities any longer

إين تكمن المشكلة؟

البطالة وباء سريع الانتشار وكابوس في أوساط الشباب:

منذ مطلع شهر مارس 2015 تنامت معدلات البطالة في اليمن بشكل غير مسبوق، حيث أسهمت حالة عدم الاستقرار السياسي والعنف المسلح في نمو وارتفاع معدلات البطالة بين أوساط الشباب وهم الفئة الأكبر والأكثر تمثيلا في المجتمع اليمني حيث يمثل الشباب نسبة (62,6%) من السكان في اليمن دون سن (24) عاماً[2].

تشير التقارير إلى أن أكثر من (48%) من البطالة هي من وساط الشباب[3]، تعود جذور هذه المشكلة إلى عقود سابقة، حيث تسببت سنوات عدم الإستقرار السياسي التي مرت بها اليمن منذ عام (1994)، ثم الحروب الستة مع جماعة "أنصار الله" في صعدة، ومروراً بثورة (2011)، وصولا إلى تفجر الصراع في (2015)، كل تلك المحطات من عدم الاستقرار والتي كانت تتطور إلى صراع مسلح عَمِل على خفض الناتج المحلي واسهم في توقف الحياة الاقتصادية في البلاد مما تسبب بشكل كبير في ارتفاع معدلات البطالة وتنامي مشكلة الفقر في أوساط المجتمع.

وتعود الأسباب الرئيسية في تنامي معدلات البطالة خلال الثلاث السنوات الأخيرة إلى ارتفاع وتيرة الحروب، والتي قوضت بشكل عام قدرة الاقتصاد المحلي على خلق أي فرص للعمل، وتسبب في تنامي الخلل الكمي والنوعي الموجود بين قوة العمالة المتوفرة وفرص العمل المتاحة، حيث أدى الصراع إلى فقدان العديد من الموظفين لوظائفهم، حيث أغلقت كثير من الشركات والمصانع أبوابها أو أوقفت أعمالها في العديد من المدن اليمنية ليفقد جراء ذلك (80%) من العاملين لوظائفهم، وتشير تقارير للأمم المتحدة إلى ان قرابة (55%) من الموظفين في القطاع الخاص تم تسريحهم منذ تفجر الصراع[4]، ومع توقف الحكومة عن صرف رواتب ما يقارب 1.5 مليون موظف في القطاع العام [5]، التحق عدد كبير من موظفين القطاع الحكومي إلى قوائم البطالة ويمثل الشباب ما نسبته (66%) من العاملين في القطاع الحكومي[6].

كذلك أسهمت التعديلات الأخيرة في قوانين العمل التي اتخذتها السلطات في السعودية إلى عودة مئات الالاف من العاملين فيها إلى اليمن ليلتحقون بركب البطالة في البلاد.

تداعيات مشكلة البطالة:

تفشي الفقر والحرمان، فالفقر سرطان الأوطان:

إن فقدان كثير من الأسر لمصادر دخلها الرئيسي أدى إلى تحول العديد منها من أسر متوسطة الدخل أو ذات دخل محدود إلى أسر فقيرة غير قادرة على تحمل أعباء العيش، هذا التحول الغير مسبوق يزداد في التنامي بفعل غياب وانعدام فرص العمل مما تسبب في اتساع هائل لرقعة الفقر في البلد.

تشير تقارير البنك الدولي إلى ارتفع غير مسبوق في معدلات الفقر في اليمن، حيث كانت معدلات الفقر

---

[2] التوقعات السكانية في 2018 شعبة السكان في الأمم المتحدة.
http://population.un.org/wpp

[3] منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية 2013 – 2014.

[4] OCHA ,Yemen Humanitarian Needs.

[5] "Unpaid State Salaries Deepen Economic Pain in Yemen's War," *Reuters*, January 26, 2017, accessed August 3,2018, https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-salaries/unpaid-state-salaries-deepen-economic-pain-in-yemenswar-idUSKBN15A1WW; Mohammed Yahya Gahlan, "No Light at End of Tunnel for Yemen's Economy," *Al-Monitor*, March 8, 2018,accessed August 3, 2018, http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2018/03/yemen-war-houthis-economy-central-bank-salariesgovernment.html#ixzz5NPkfYhwg

6 منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء، مرجع سابق.

في عام (2014) تمثل ما نسبته (52%) وارتفعت لتصبح في عام (2016) ما بين (62%) إلى (78%) من إجمالي عدد السكان[7]، وصولا إلى (81%) في عام (2018)[8] ممن يعيشون عند معدل دخل اقل من (3,20) دولار يومياً. وبحسب محددات البنك الدولي لخط الفقر بما يعادل (1.90) دولار دخل الفرد في اليوم، فان معدلات الفقر قد ارتفع منذ عام (2014) بنسبة(33) نقطة مئوية الى حوالي (52%)من السكان في (2019)[9]، وبالنظر إلى كل ما سبق بالإضافة إلى معدل النمو السكاني السنوي في البلاد والذي يصل إلى (2,4%) سنويا هو الأعلى في العالم، ويمكننا القول بأننا نقف اليوم على أعتاب كارثة تسمى المجاعة التي يطرق شبحها أبواب المجتمع اليمني بشكل قوي وأكبر من ذي قبل، ويوما بعد يوم تضاف أسرة أو مجموعة أسر إلى قوائم الاسر الفقيرة الغير قادرة على تحمل أعباء العيش في وطن أنهكت اقتصاده الحرب والصرعات المسلحة.

انعدام الأمل في الحصول على فرص العمل:

تقول تقارير صادرة عن البنك الدولي إن الحرب في اليمن أصابت الاقتصاد الوطني بشلل عام تسبب في انكماش الناتج المحلي بنسبة تصل إلى (37,5%)[10]، ويقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنه خلال الأعوام الثلاثة السابقة بلغت الخسائر المتراكمة (47%) من إجمالي الناتج المحلي وانخفضت فرص العمل بشكل كبير جدا مع فقدان أكثر من (60000) ألف وظيفة[11]. وبرز هذا بشكل واضح في توقف العديد من القطاعات التي كانت تمثل رافداً حقيقياً للاقتصاد الوطني وتسهم في خلق فرص العمل المختلفة أمام الشباب، فعلى سبيل المثال توقف القطاع النفطي بشكل كامل منذ سبتمبر/ أيلول (2014)[12]. كذلك تراجعت وبشكل جزئي قطاعات الزراعة والمياه والأسماك والسياحة، الامر الذي حد وبشكل كبير من خلق أي فرص للعمل في الأسواق المحلية، كذلك أدى توجه الجهات المانحة خلال الثلاث السنوات السابقة إلى تمويل المشاريع الإغاثية وعزوفها عن تمويل مشاريع التمكين الاقتصادي مع توقف القطاع العام عن الاستثمار في غالبية محافظات الجمهورية أسهم بشكل كبير في انعدام قدرة الاقتصاد على خلق فرص للعمل.

مخرجات التعليم لا تتناسب مع سوق العمل:

إن غياب وانعدام فرص العمل تصاحب مع ارتفاع معدلات الشباب المنظمين حديثا إلى سوق العمل، فهناك عشرات الآلاف من الخرجين سنويا من الجامعات والمعاهد الفنية والتقنية يصطدم كثير منهم بواقع وظيفي صعب يخالف تصوراتهم العلمية والمعرفية التي راكموها خلال فترة الدراسة، حيث أن ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم في الجامعات ومتطلبات سوق العمل والفائض الكبير في عدد الخريجين يجعل الحصول على أي فرصة للعمل اشبه بالمستحيل. ويعود السبب في قلة الفرص أمام الخريجين إلى ضعف التعليم وعدم مواكبته للتطورات العصر، بالإضافة إلى أن ضعف مخرجات التعليم أسهم في تنامي معدلات البطالة في أوساط الشباب، كون كثير من خرجي الجامعات هم في الأساس بحاجة كبيرة إلى التأهيل وبناء القدرات قبل التوظيف، فمجمل المعارف والمفاهيم والقدرات والمهارات العملية التي يكونها الطلاب في سنوات

[7] التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن (DNA) المرحلة الثالثة- مجموعة البنك الدولي.

[8] البنك الدولي ، توقعات اليمن الاقتصادية، تشرين الأول / أكتوبر 2018.

[9] World Bank Group Macroeconomics, Trade & Investment Global Practice Middle East & North Africa

[10] "Yemen's Economic Outlook - October 2017," *World Bank*, October 11, 2017, accessed August 3, 2018, http://www.worldbank.org/en/country/yemen/publication/yemen-economic- outlook-october-2017.

[11] united nationals office for the (UNOCHA), Des 2018, Global Humanitarian overview 2019,available.

[12] تقرير الافاق الاقتصادية لليمن بعد الحرب.

الدراسة الجامعية أقل بشكل كبير عن مستوى القدرات والمهارات التي تتطلبها سوق العمل[13].

أن العملية التعليمية في الجامعات اليمنية مازالت غير موجهة لما يخدم سوق العمل ولا تعمل على التجديد والتحديث ومواكبة العصر ومتطلبات الواقع، ومن المعروف للجميع اليوم بأن المفهوم الحديث لسوق العمل لا يحتاج لكوادر مؤهلة علمياً فقط، بل يحتاج إلى كوادر مؤهله عملياً، وتمتلك القدرات، والمهارات المهنية التي تمكن الخريج الجامعي من مواكبة احتياج سوق العمل ليصبح قادرا على المنافسة في الحصول على وظيفة من الوظائف التي قد تتاح في سوق العمل.

فجوة تتسع:

ويلاحظ بشكل عام أن اتساع وتنامي الفجوة بين سوق العمل ومخرجات التعليم، وارتفاع أعداد الفئات الملتحقة بقوائم البطالة في البلاد، مع انعدام خلق أي فرص للعمل هي أهم المشاكل التي تسهم في انتشار البطالة في المجتمع، وهي مشكلة بحاجة للدراسة والوقوف على أسبابها والعمل بشكل جاد وفعال لإيجاد حلول حقيقية تنطلق من الإمكانيات المتاحة حاليا وفي ظل الظروف القائمة التي تمر بها البلاد.

إن أي من الحلول يجب ان يراعي بشكل رئيسي بعدين أساسيين:

الأول في تمكين وتأهيل الشباب العاطل عن العمل بما يسهم في بناء قدراتهم وتمكنهم من الالتحاق بسوق العمل **والثاني** العمل على خلق فرص عمل حقيقية من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والأصغر التي ستعمل على الحد من ارتفاع وتنامي ظاهرة البطالة في المجتمع.

إن خلق فرص العمل هي واحدة من أهم التدابير للحد من ديمومة الصراع القائم وستحول دون توجه الكثير من الشباب العاطل عن العمل للانضمام إلى الجماعات المتشددة وطرفي الحرب في اليمن فالكثير من الشباب العاطلين عن العمل يرون الانضمام إلى طرفي الصراع هو أقرب وسيلة للحصول على فرصة للعمل ليتمكنوا من إعالة أسرهم.

السياسات القائمة في التعامل مع المشكلة:

كيف تتعامل الحكومة (السياسات الرسمية):

بدأت الحكومة مطلع عام (2014) بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الواسعة في إطار المسؤوليات المتبادلة مع المانحين تضمن ذلك وضع خطة وطنية لتشغيل مائتين وخمسين ألف شاب وشابة خلال الفترة بين (2014 - 2016)[14]، وتشمل الخطة على ثلاث محاور رئيسية هي:

1. توفير فرص عمل فورية للشباب بواسطة برامج كثيفة العمالة.
2. تنمية قدرات الشباب بتعزيز دور القطاعات الاقتصادية الواعدة لتشغيل الشباب.
3. تسهيل آليات انتقال الشباب داخل السوق المحلية والخارجية.

إلا أن خطة الحكومة لم تر النور وذلك لعدم إيفاء المانحين بالتزاماتهم تجاه تنفيذ الخطة، وانهيار الوضع السياسي وتفجر الصراع مطلع عام (2015) الذي قوض أي تواجد للدولة.

[13] تقرير ضعف مخرجات التعليم في اليمن يزيد نسبة البطالة / صحيفة عدن الغد.

[14] الخطة الوطنية لتشغيل الشباب 2014-2016.

كيف تتعامل الأطراف الدولية (سياسات المانحين):

منذ تفجر الصراع في اليمن اتجهت الأطراف الدولية بتمويلاتها بشكل كامل نحو الإغاثة والأعمال الإنسانية والإصحاح البيئي مما أسهم بشكل غير مباشر في تفاقم مشكلة البطالة في البلاد، فالحد من تبني برامج التمكين الاقتصادي زاد من ارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص العمل أمام الشباب. تلك المليارات من الدولارات التي يتم صرفها من قبل المانحين الدوليين في أعمال الإغاثة والإصحاح البيئي، كان الأجدر بها ان تسهم في بناء تنمية حقيقية تعمل على خلق فرص التمكين الإقتصادي للحد من ارتفاع معدلات البطالة والفقر في المجتمع. وهناك بعض الجهات المانحة عملت وتعمل في عدد من برامجها في مجالات التمكين الاقتصادي منها (منظمة العمل الدولية - undp -Giz كير). وتعمل منظمة العمل الدولية في اليمن من خلال العديد من البرامج يعد أهمها برنامج خلق فرص فورية للحصول على عمل وذلك بتعزيز أثر برنامج النقد مقابل العمل لتوفير خيارات التدريب العملي، وتطوير المهارات، وريادة الاعمال، والعمل للحساب الخاص.

كيف يتعامل المجتمع المدني:

كثير من منظمات المجتمع المدني تعمل في مجالات لا علاقة لها بتعزيز الاقتصاد الوطني المتردي ، فمنها من تعمل في مجالات مثل الإغاثة أو التوعية مما فاقم المشكلة وجعل من منظمات المجتمع المدني شريكة في عدم الحد من ارتفاع معدلات البطالة بين أوساط الشباب، ومن جانب آخر تعمل قلة من منظمات المجتمع المدني في جوانب التمكين الاقتصادي بما يسهم في تعزيز الاقتصاد منها وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (Smeps) التي تعمل من خلال العديد من برامجها على تمويل المشاريع الصغيرة وخصوصا في مجال الزراعة والتجارة والثروة السمكية وهي تجربة ناجحة أسهمت بشكل كبير في خلق العديد من الفرص للشباب، كان أحد أهم المشاريع هو مشروع الطوارئ لدعم استمرارية الأعمال (قطاع الثروة السمكية) وهو مشروع ممول من البنك الدولي يعتمد في الأساس على فكرة سلاسل القيمة حيث استهدف المشروع في مرحلته الأولى مئات الصيادين في (6) محافظات هي (عدن، لحج ، ابين ، شبوة ، حضرموت ، المهرة).

كيف يتعامل القطاع المصرفي اليمني:

يتعامل القطاع المصرفي في اليمن بشكل سلبي مع مشكلة البطالة، حيث لا توجد ضمن أجندة البنوك الكبيرة العاملة في اليمن أي تسهيلات أو تمويلات أو بنود لإقراض مشاريع التمكين الاقتصادي، ويعود السبب في ذلك إلى الجانب القضائي الضعيف وطول إجراءاته مما خلق عدم ثقة لدى المصارف في إمكانية استرجاع القروض ليتسبب في إحجام المصارف عن منح قروض للمشاريع الصغيرة، وخلال السنوات الأخيرة عمل عدد من المصارف منها مثلا: مصرف الكريمي، وبنك الامل، وازال للتمويل الأصغر على الإعلان عن تقديم تمويلات وقروض صغيرة لتمويل المشاريع الصغيرة بفوائد سنوية.

فعلى سبيل المثال: يقدم مصرف الكريمي للتمويل الأصغر خدمة التمويل من خلال صيغ التمويل الإسلامي التي يقدم من خلالها تمويلات للمشاريع الإنتاجية الصغيرة والأصغر وذلك بالشراكة مع الصندوق الإجتماعي للتنمية. كما يعمل بنك الأمل من خلال مشاريع منتج قرض المجموعة، أو منتج أمل فردي على تمويل المشاريع الصغيرة والأصغر. ومع هذا تضع تلك المؤسسات المصرفية مجموعة من القيود التي تصعب من حصول بعض الشباب على هذه التمويلات.

الحل المقترح:

تتمثل أبرز الأسباب في تنامي معدلات البطالة في أن الوافدين إلى سوق العمل من خريجي الجامعات والمعاهد يتميزون بتدني مستوى مهاراتهم وكفاءتهم، فهم غير مؤهلين بشكل كاف ليتمكنوا من المنافسة في سوق العمل للحصول على فرصة عمل، ومن هنا نضع هذا الحل الذي يركز بشكل رئيس على بناء قدرات وتدريب خريجي الجامعات والمعاهد الفنية والتقنية وهم الوافدين الجدد إلى سوق العمل بأهم وأبرز المهارات المرتبطة باحتياجات سوق العمل. ويعتمد هذا الحل على إعلان الحكومة استراتيجية تأهيل الوافدين الجدد إلى سوق العمل بالشراكة مع المانحين الدوليين، والقطاع الخاص، والقطاع المصرفي اليمني، على أن تكون محاور الاستراتيجية التالي:

1. إطلاق مشروع تأهيل خريجي الجامعات بمختلف تخصصاتهم يركز المشروع بشكل رئيسي على إلحاق خريجي الجامعات بفصل دراسي أخير يتم فيه تأهيل وبناء قدرات الخرجين وبما يحقق إكسابهم مهارات وكفاءات وخبرات تلبي احتياجات سوق العمل وتمكنهم من امتلاك الأدوات والمهارات والقدرات العصرية للمنافسة في سوق العمل.
2. العمل على إطلاق مشروع تأهيل المراكز الفنية والمهنية (الفنية الصناعية) وذلك بالعمل على إعداد دراسات باحتياجات سوق العمل المحلية مع العمل على إعادة تأهيل المؤسسات الفنية والمهنية ووضع برامج دراسية حديثة تواكب وتلبي احتياجات سوق العمل وتعتمد في التأهيل على برامج التلمذة الصناعية التي يتم فيها تأهيل الفنين والصناعين من خلال عملهم مع خبراء مهنين ليعملوا على نقل خبراتهم إلى الشباب المتدربين.
3. إطلاق حزمة من برامج التأهيل المهني والحرفي تعتمد بدرجة رئيسية على مراعات احتياجات ومتطلبات سوق العمل المحلية والإقليمية وتسهم من خلالها المعاهد المهنية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات التدريب الخاصة في إعداد وتنفيذ تلك البرامج.
4. إطلاق برامج التمكين الاقتصادي التي يتم من خلالها تمويل مشاريع تعتمد على فكرة سلاسل القيمة سوى في مجال بناء القدرات أو دعم وتمويل إنشاء المشاريع الصغيرة والمجمعات الصناعية والمنشئات والمؤسسات الصغيرة أو مشاريع القرى والمدن المنتجة.
5. إعداد وإعلان استراتيجية (الشباب 2022) خاصة ببناء قدرات وتأهيل الشباب إلى سوق العمل تستهدف تدريب وتأهيل وبناء قدرات ومهارات عدد من (2 - 3) مليون شاب لتمكينهم إلى سوق العمل المحلية والإقليمية.

ولتحقيق هذا يجب وضع خطة مشتركة بين كل من الحكومة كطرف أساسي، والمانحين الدوليين، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع المصرفي اليمني، والقطاع الخاص لتوفير تمويلات تسهم في تنفيذ برامج التأهيل السابقة. وتتمثل أدوار المعنيين بالآتي:

دور الحكومة:

يعتمد دور الحكومة على القيام بمجموعة من الإجراءات والخطوات وهي الآتي:

1. الإتفاق مع المانحين الدوليين في اعتماد الجزء الاكبر من تمويلاتهم في تمويل برامج التمكين الاقتصادي ودعم المشاريع الصغيرة والاصغر وتمويل رواد الأعمال الشباب.
2. اعتماد فصل دراسي أخير في الجامعات اليمنية لتأهيل وبناء قدرات الخريجين بما يضمن مواكبة احتياجات سوق العمل.

3. تبني قوانين وتشريعات تسهل من حصول الشباب على تمويلات وقروض صغيرة للبدا بإنشاء مشاريع صغيرة.
4. إلزام القطاع المصرفي والقطاع الخاص تحديد موازنات سنوية يتم من خلالها تمويل المشاريع والمنشئات الصغيرة.
5. توفير البيئات المناسبة لنجاح المشاريع الريادية والتركيز على انشاء حاضنات الاعمال، من خلال تبني سياسات تدعم وتسهل من نجاحها، وتعمل على توفير متطلبات استدامتها، منها على سبيل المثال توفير الكهرباء والانترنت بسرعة جيدة وبأسعار مدعومة.
6. إعداد خطط لتسويق منتجات المشاريع الصغيرة محليا وإقليميا ودوليا.
7. تشجيع استثمار الشباب في مجالات الزراعة والصناعة الحرفية والمجال التجاري.
8. تنوع مصادر تمويل مشاريع الشباب في مختلف المجالات مع التركيز على المشاريع الانتاجية.
9. إلغاء الضرائب على المشاريع الصغيرة والأصغر لمدة سنتين على أقل تقدير.
10. تشجيع قيام مجمعات المشاريع الصغيرة التخصصية، والمشاريع الريادية، والاحياء والقرى المنتجة، ومنحها العديد من التسهيلات التي من شأنها ضمان استدامتها.
11. تبني ونشر مفهوم ريادة الأعمال ودعم وتشجيع رواد الاعمال من الشباب بما يضمن انتشار أوسع لريادة الاعمال بين أوساط الشباب.

دور المانحين الدوليين:

1. اعتماد تمويلات كبيرة في خططهم السنوية لدعم مشاريع التمكين الاقتصادي التي من شأنها خلق فرص عمل للشباب.
2. اعتماد وتخصيص المانحين تمويلات كبيرة لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجالات التنمية والتمكين الإقتصادي.
3. تنفيذ مشاريع تتضمن تدريب وتأهيل وتوعية ورفع المهارات وبناء قدرات وتعزيز الخبرات لدى الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة ورواد الاعمال.

دور منظمات المجتمع المدني:

1. تبني مشاريع التمكين الاقتصادي في برامجها السنوية.
2. العمل على التوعية بأهمية المشاريع الصغيرة كرافد حقيقي للإقتصاد الوطني.
3. تقديم الإستشارات الفنية والإدارية لأصحاب المشاريع الصغيرة.
4. تبني مشاريع تدريب للشباب لرفع من قدراتهم المهنية والإدارية والتسويقية.
5. العمل على نشر مفهوم ريادة الأعمال ودعم وتمويل برامج وفعاليات ريادة الأعمال في المجتمع.

دور القطاع الخاص والقطاع المصرفي:

1. الإعلان عن تمويلات أو قروض سنوية للشباب لبناء مشاريعهم الصغيرة وتمويل انشاء المجمعات الصناعية والتجارية الصغيرة.
2. تمويل ورعاية المشاريع المهتمة في الجوانب التجارية.
3. تبني نقل خبرات الشركات الكبيرة للمشاريع الصغيرة المشابهة.

التوصيات:

لتحقيق الحل المقترح نوصي بالتالي:

1. إطلاق استراتيجية وطنية من قبل الحكومة لتنفذ الحل المقترح، يتم تنفيذها بالشراكة مع المانحين الدوليين وتتضمن انشاء صندوق خاص يعنى بتمويل تنفيذ الاستراتيجية، يمول من قبل المانحين الدوليين، والقطاع الخاص، والقطاع المصرفي اليمني.
2. تبني الحكومة بالشراكة مع المانحين الدوليين خطة لتعزيز وتأهيل قدرات مؤسسات التعليم ومراكز التدريب الفني والمهني لتطوير قدرات تلك المراكز التعليمية لتصبح مخرجاتها مواكبة لمتطلبات السوق.
3. انشاء هيئة للصناعات الصغيرة تتبنى سياسات متكاملة وداعمه لانتشار الصناعات الصغيرة وضمان استدامتها.

الهوامش والمراجع:

1. اندريا كاربوني، مشروع بيانات النزاعات المسلحة The Yemen war death toll is five times higher (ACLED) than we think – we can't shrug off our responsibilities any longer.
2. التوقعات السكانية في 2018 شعبة السكان في الأمم المتحدة http://population.un.org/wpp
3. منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية 2013 – 2014.
4. OCHA ,Yemen Humanitarian Needs.
5. "Unpaid State Salaries Deepen Economic Pain in Yemen's War," *Reuters*, January 26, 2017, accessedAugust3,2018, https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-salaries/unpaid-state-salaries-deepen-economic-pain-in-yemenswar-idUSKBN15A1WW; Mohammed Yahya Gahlan, "No Light at End of Tunnel for Yemen's Economy," *Al-Monitor*, March 8, 2018,accessed August 3, 2018, http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2018/03/yemen-war-houthis-economy-central-bank-salariesgovernment.html#ixzz5NPkfYhwg
6. التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن (DNA) المرحلة الثالثة - مجموعة البنك الدولي.
7. البنك الدولي ، توقعات اليمن الاقتصادية، تشرين الأول/ أكتوبر2018.
8. World Bank Group Macroeconomics, Trade & Investment Global Practice Middle East & North Africa.
9. "Yemen's Economic Outlook - October 2017," World Bank, October 11, 2017, accessed August 3, 2018, http://www.worldbank.org/en/country/yemen/publication/yemen-economic- outlook-october-2017 .
10. united nationals office for the (UNOCHA), Des 2018, Global Humanitarian overview 2019,available.
11. تقرير الافاق الاقتصادية لليمن بعد الحرب.
12. تقرير ضعف مخرجات التعليم في اليمن يزيد نسبة البطالة / صحيفة عدن الغد.
13. الخطة الوطنية لتشغيل الشباب (2016 – 2014).

مؤسسة شباب سبأ
Sheba Youth Foundation

وجدان عبدالمؤمن العبسي

باحث في السياسات العامة, عضو زمالة السياسات العامة في اليمن, خريج برنامج الزمالة الاستشارية, مستشار في ادارة المشاريع لعدد من مؤسسات المجتمع المدني.

www.shebayouth.org
info@shebayouth.org
@shebayouth1
@shebayouth